# المناور لوزير الكهرباء: ما خطط التعامل مع تعطيل إنتاج مياه الشرب؟

رياض عواد

أعلن النائب أسامة المناور عن توجيهه سؤالاً إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية الدكتور مشعان العتيبي حول خطط التعامل مع تعطيل إنتاج المياه الصالحة

وقال المناور: «باعتبار أن الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للبلاد، يرجى موافاتنا عما إذا كانت هناك خطط تم الإعداد لها للتعامل مع أي طارئ، وعما إذا تم التنسيق في شأن ذلك مع الأجهزة الأمنية والعسكرية المختصة؟ وكم يبلغ إنتاج واستهلاك المياه اليومي بدولة الكويت؟ وكم يبلغ حجم المخزون الاستراتيجي؟ وما المدة التي يكفي فيها عند حالات الطوارئ؟ وكم عدد خزانات المياه الموزعة بحسب توزيعها الجغرافي؟ وما هي خطط التوسع في إنشاء المزيد منها؟

كما سأل المناور: ما هي الخطط للتعامل مع حالات تعطيل إنتاج المياه الصالحة للشرب من محطات التقطير وفق فرضيات التخريب المتعمد لأي سبب كان، أو وجود أعطال فنية يصعب تدارك إصلاحها، أو حدوث تلوث بحري بيئي بملوثات مختلفة، أو تلوث إشعاعي، أو بسبب ارتفاع الملوحة بمياه البحر؟.

وتابع: في حال تلوث مياه البحر، ما خطة توفير المياه قبل استهلاك المخزون الاستراتيجي؟ وما دور مركز تنمية مصادر المياه، والذي تأسس في العام 1968 في إيجاد مصادر المياه وتنميتها؟ وما المصادر التي تم تنميتها وإيجادها؟

كما سأل المناور: هل تم تقديم عروض وحلول لدعم وتطوير الأمن المائي وتنمية مصادر المياه للدولة من قبل جهات وشركات دولية؟ وما دور الوزارة في التعاون معهم لتحقيق الأمن المائي للدولة؟ وهل تم بحث تأسيس شركات لتنمية مصادر المياه؟ وهل بحثت الوزارة قضية الأمن المائي من قبل المختصين في جهاز الأمن الوطني؟ وهل تأثرت المياه الجوفية في عمليات الحفر العشوائي!في منطقتي الوفرة والعبدلي؟ وما مخزون المياه الجوفية؟ ومتى تم إجراء آخر مسح للأراضي في استنفاذ موارد ومخزون المياه مع الجهات الرسمية وعلى رأسها جهاز الأمن الوطني؟

من جهة أخرى النائب أسامة المناور 4 أسئلة إلى كل من وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:سؤالان إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان، وجاء في

السؤال الأول:يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –إلام وصل توزيع القسائم للمستحقين في منطقة جنوب سعد العبدالله بعد إزالة المعوقات؟

2 –متى ستبدؤون في تنفيذ البنية التحتية؟ وما الميعاد المقرر للانتهاء منها؟

3 – على الرغم من أنه قد سبق الإعلان عن أكثر من موعد للبدء في توزيع القسائم في منطقة جنوب سعد العبدالله، إلا أنه لم يلتزم بأي منها، فما الأسباب التي حالت دون ذلك؟

4 –هل هناك إجراءات تعيق إجراءات توزيع القسائم؟ وما الجهات التي خاطبتكم بشأن تأجيل التوزيع؟

السؤال الثاني

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما موعد إيصال التيار الكهربائي إلى القسائم السكنية في مدينة المطلاع وفق كل قطاع؟

2 – هل يوجد تأخير في إقرار المناقصات الخاصة بالتمديدات وكابلات إيصال التيار الكهربائي حسب كل قطاع؟ وكم تبلغ قيمة كل مناقصة تمت ترسيتها؟

3 –هل توجد عوائق أو اعتراض من أي جهة على اشتراطات أو إجراءات ترسية المناقصات؟

4 –ما الأسباب التي تمنع منح إذن البناء للمواطنين الذين خُصص لهم قسائم مدينة المطلاع وأُنشئت البنية التحتية لقطاعاتهم؟

5 – هل تعاني المؤسسة العامة للرعاية السكنية من عجز في موازنتها؟ وما أسباب ذلك؟ وهل الموازنة التي أُقرت ضمن الموازنة العامة للدولة 2021/2022 أقل مما قدمته المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ وهل سجلت المؤسسة اعتراضها على تخفيض ميزانيتها؟ وهل أثر التخفيض على تنفيذ المشاريع وفق ما هو مقرر؟

6 – هل سيؤثر موضوع ميزانية المؤسسة على توزيع القسائم على المخطط، أو القسائم التي أُنشئت أو منح إذن البناء؟

كما وجه سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة ، جاء في السؤال الأول:

قرر مجلس الأمة في عام 2018 إحالة تقرير لجنة حماية الأموال العامة في شأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ الكويتية من شركة كي جي إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة وتوصياته إلى الحكومة كما انتهت إليه اللجنة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه ما ورد في التقرير؟

2 – هل رُفعت مذكرة لتسييل كفالة شركة كي جي إل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فماذا جرى في شأنها؟

3 –هل عُقدت أي اجتماعات أو مخاطبات بين وزير التجارة والصناعة ومسؤولي شركة كي جي إل سواء بشكل مباشر أو مكاتبة في شأن ما يتعلق بالكفالة البنكية؟

4 –هل استُشيرت إدارة الفتوى والتشريع فيما يخص تسييل الكفالة؟ وهل تضمنت الأحكام الصادرة ضد شركة كي جي إل ما يتعلق بالكفالة سواء في منطوق الأحكام أو حيثياتها حفاظا على المال العام؟

5 –كم تبلغ قيمة الكفالة الخاصة بشركة كي جي إل؟ وهل تم التحفظ أو الحجز عليها لعدم التصرف بها بأي صورة كانت؟

6 – ما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة للحفاظ على حقوق الدولة العينية المنقولة والثابتة والأراضي والحفاظ على المال العام تجاه تجاوزات شركة كي جي إل، سواء برفع قضايا، أو إجراءات حجز، أو تحفظ، أو تقديم بلاغات، أو حصر التجاوزات؟

7 –هل خوطبتم في شأن ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة فيما يخص تجاوزات شركة كي جي إل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذتموها تجاه ذلك؟

السؤال الثاني

سبق أن أصدرتم قرارا وزاريا رقم (160) لسنة (2021) تضمنت مقدمته الاستناد إلى قوانين سبق التعديل عليها بأكثر من تعديل وبعضها أُلغي إلغاء كاملا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل عُدل القرار المشوب بالأخطاء التي قد تؤدي إلى بطلان أي إجراءات تترتب على تطبيقه؟

2 – هل حُوسب المستشارون الذين صاغوا القرار من دون التأكد من التشريعات التي استندوا إليها؟

3 –كيف روجعت مسودة القرارات والمذكرات القانونية التي تُرفع لكم قبل توقيعها وإصدارها؟

4 – من المسؤول عن الخطأ في القرار الوزاري المشار إليه؟ هل قطاع الشؤون القانونية أم المستشارون في مكتب الوزير؟

أسامة المناور

الدكتور مشعان العتيبي

ثمن دعمه للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب

# الطريجي: الغانم قامة كبيرة وجهوده الدولية موضع تقدير من الجميع

هنأ رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب النائب د. عبدالله الطريجي حصول رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على الرئاسة الفخرية للاتحاد، مثمناً دعم الرئيس الغانم المعنوي للاتحاد.

وقال الطريجي في كلمة له خلال استقبال وفد أعضاء الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب في مبنى مجلس الأمة «نبارك للكويت ولأنفسنا هذا الاختيار ووجود رئيس مجلس الأمة على رأس هذا الهرم»، مضيفا أن «مواقف الغانم وجهوده العربية والخليجية والدولية تثبت القيمة الكبيرة له والتي لن تستطيع الكلمات الوفاء بها».

وتقدم الطريجي نيابة عن البرلمانيين والقيادات الكشفية في الوطن العربي بالشكر والتقدير للغانم على ما قدمه خلال السنوات الماضية من دعم معنوي وإداري لمسيرة الاتحاد.

وبين الطريجي أنه عند تسلمه رئاسة الاتحاد بعد تزكية رئيس مجلس الأمة له، كان عدد أعضاء الاتحاد 5 دول عربية ووصل عدد الدول الأعضاء حالياً إلى 16 دولة عربية وخليجية، مؤكدا أن ذلك «دليل على مكانة الكويت ومكانة رئيس مجلس الأمة».

ونوه إلى إصرار الجميع على حضور وعقد الجمعية العمومية للاتحاد، لتسمية رئيس مجلس الأمة رئيسا فخريا رغم الظروف والاشتراطات الصحية والأمنية الموضوعة من قبل جميع الدول.

ووجه الطريجي الدعوة إلى الرئيس الغانم لحضور احتفال التكريم من قبل الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب في جمعية المرشدات، معرباً عن شكره لقبول هذه الرئاسة الفخرية للاتحاد، وثقته في أن دعم الرئيس الغانم للاتحاد سوف يستمر

عبدالله الطريجي

# المطيع : ما ميزانية وزارة الصحة المخصصة لإدارة العلاج في الخارج؟

أعلن النائب د. أحمد مطيع عن توجيهه سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لوجود قصور كبير في القطاع الطبي والصحي في دولة الكويت، وعدم توافر إمكانية علاج العديد من الأمراض في مستشفيات الكويت الحكومية أو الخاصة، فقد دأبت الدولة على إرسال عدد كبير من المرضى إلى الخارج لتلقي العلاج مع تكفل الدولة بتكاليف العلاج، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –قرار مجلس الوزراء في شأن تنظيم الحالات المرضية التي يمكن للوزارة أن ترسلها للعلاج في الخارج.

2 – لائحة العلاج في الخارج الصادرة بقرار وزاري أو إداري.

3 –كم تبلغ ميزانية الوزارة المخصصة لإدارة العلاج في الخارج؟ وهل طلبت مبالغ إضافية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بسبب هذا الطلب.

4 – ما اختصاصات اللجنة العليا للعلاج في الخارج؟ وما أسماء أعضائها ومسمياتهم الوظيفية؟ وما الإجراء المتبع لاختيار أعضائها؟

5 – كم عدد طلبات العلاج في الخارج التي قدمت إلى اللجنة العليا للعلاج في الخارج في وزارة الصحة منذ 1 ديسمبر 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بنوع المرض لكل حالة.

6 – كم عدد الحالات المرسلة للعلاج في الخارج منذ 1 ديسمبر 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7 –كم عدد طلبات العلاج في الخارج التي رفضت منذ 1 ديسمبر 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بأسباب الرفض.

8 –هل قبلت حالات من مرض معين ورفضت حالات تحمل المرض نفسه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إيضاح مبررات ذلك.

9 –كم عدد القضايا المرفوعة من المرضى الذين رُفض ابتعاثهم للعلاج في الخارج خلال السنوات الخمس الماضية؟

10 – كم عدد القضايا التي خسرتها وزارة الصحة لصالح المرضى الذين رُفض ابتعاثهم للعلاج في الخارج خلال السنوات الخمس الماضية؟ وهل ترتب على ذلك دفع مبالغ كتعويض لهؤلاء المرضى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم تبلغ قيمة التعويضات التي دفعتها الوزارة للمرضى المرفوضين تنفيذا للأحكام القضائية؟

11 – هل يبتعث المرضى إلى بعض الدول للعلاج في الخارج عن طريق شركات خاصة تقوم بدور الوسيط باعتبارها وكيلة للمستشفيات الأجنبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسماء هذه الشركات؟ وهل وُقعت العقود عن طريق الأمر المباشر؟ وهل تشرف الجهات الرقابية في الدولة على هذه العملية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجميع المستندات والمخاطبات التي تمت في هذا الشأن.

أحمد المطيع

# الخليفة : مساواة الأئمة والمؤذنين غير محددي الجنسية بزملائهم الخليجيين في الرواتب والبدلات والمكافآت

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن مساواة الأئمة والمؤذنين من فئة غير محددي الجنسية بزملائهم الخليجيين من حيث الراتب والبدلات ومكافأة نهاية الخدمة، جاء في مقدمته ما يلي: يعاني قطاع المساجد من عزوف الكويتيين عن مهنة المؤذن رغم الامتيازات التي أقرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتحفيز أبناء الكويتيين للانخراط في هذه الوظائف.

ونظراً لوجود شباب من فئة غير محددي الجنسية من أبناء الكويتيات وكذلك من لهم صلة قرابة مع كويتيين وكذلك أبناء رجال الجيش والشرط يعملون بمهنة من لهم صلة قرابة مع كويتيين وكذلك أبناء رجال الجيش والشرطة يعملون بمهنة أئمة أو مؤذن في قطاع المساجد إلا أن رواتبهم لا تفي بحاجاتهم المعيشية، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«مساواة الأئمة والمؤذنين من فئة غير محددي الجنسية بزملائهم من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الراتب والبدلات ومكافأة نهاية الخدمة»

# الصقعبي : ما أسباب رفض صندوق التنمية مد فترة استحقاق سداد سندات بنك الائتمان ؟

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالين إلى كل من وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ونص السؤالان على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير الخارجية على:

تناولت وسائل التواصل المحلية خبرا عن رفض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مد فترة استحقاق سداد السندات التي اشتُريَت من بنك الائتمان الكويتي، والتي تبلغ قيمتها 500 مليون دينار كويتي ويبدأ استحقاقها في ابريل المقبل، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –بيان تفصيلي عن جميع السندات التي اشتُريَت من بنك الائتمان وفقا للجدول التالي:

قيمة السند – نسبة الفائدة – تاريخ الإصدار – تاريخ الاستحقاق.

2 –نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع العقود الموقعة بين الصندوق والبنك حول السندات المصدرة.

3 – كم يبلغ إجمالي الفوائد المحصلة من هذه السندات؟ السنة – عدد حالات الإبعاد الإداري – عدد التظلمات التي قُدمت على قرارات الإبعاد الإداري – عدد التظلمات التي قُبلت على قرارات الإبعاد الإداري

2 –ما الحالات التي تستوجب الإبعاد الإداري من الكويت؟ وهل هناك أي ضوابط ومعايير لقرارات الإبعاد؟

3– لماذا لا تلجأ وزارة الداخلية لفرض عقوبات أخرى على المخالفين بدل إبعادهم إداريا؟

4 – نصت المادة رقم (13) من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية على «لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذا لقرار اتُخذ وفقا للقانون، وبعد تمكينه – ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك – من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم» وقد وافقت الكويت على الاتفاقية بناء على القانون رقم (12) لسنة 1996 بالموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فما السند القانوني لمخالفة الوزارة أحكام هذه الاتفاقية؟

4 – ما مدى صحة الخبر الوارد في مقدمة السؤال؟ إذا كان الخبر صحيحا، فما سبب ذلك؟

ووجه سؤالا إلى وزير الداخلية جاء فيه:

قامت أجهزة وزارة الداخلية في الآونة الأخيرة بإبعاد إداري لأعداد كبيرة من المقيمين في الكويت لأسباب مختلفة كالمخالفات المرورية والإدارية ونحوها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –بيان تفصيلي حول أعداد حالات الإبعاد الإداري في السنوات الخمس الماضية وذلك وفقا للجدول التالي:

عبدالعزيز الصقعبي

# الشاهين : ما نتائج مباحثات استرداد أملاك الكويتيين في العراق؟

أعلن النائب أسامة الشاهين عن توجيهه 3 أسئلة إلى كل من وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص سؤال إلى وزير النفط على: في تاريخ 11 مارس 2020 صدر قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتعطيل العمل في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، كما صدر قرار آخر لتمديد العمل بالقرار السابق لاستمرار ظروف جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –لماذا لم تُصرف المتسحقات المالية – المعاش الإضافي – للعاملين في مؤسسات وشركات القطاع النفطي الخاص الخاضعة لإشراف «مؤسسة البترول الكويتية» خلال فترة كورونا أسوة بالعاملين بمؤسسة البترول الكويتية والشركات الحكومية التابعة لها؟

ووجه سؤالا إلى وزير الخارجية نص على: طالبت دولة الكويت جمهورية العراق في العديد من المباحثات الدبلوماسية الثنائية المشتركة بتفعيل دور اللجنة الثنائية بين الجانبين والمختصة باسترداد أملاك الكويتيين في العراق والتي تقدر فيمها السوقية بمئات الملايين من الدنانير، كما طالبت بالإسراع في إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة حيال هذه القضية المهمة، حتى يتسنى لأصحاب الأملاك من الكويتيين استعادة هذه الممتلكات والاستفادة منها في ظل حالة الاستقرار النسبي الذي يعيشها العراق، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما القرارات التي توصلت إليها اللجنة الثنائية المشتركة بين البلدين بشأن أملاك الكويتيين؟

2 –ما سبب عدم اعتراف الجانب الحكومي العراقي بأملاك الكويتيين في العراق، على الرغم من مبادرتهم بتصديق الوثائق الخاصة بالعقارات والمزارع والأراضي التي يملكونها، وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية؟

3 –هل تعرض أي من أصحاب الأملاك من الكويتيين لعمليات تزوير أو نصب من قبل بعض العراقيين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالإجراءات القانونية والقضائية التي اتخذتها الحكومة الكويتية بهذا الشأن. كما وجه سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة قال فيه : ما كان للمال العام حرمة، وحمايته واجب على كل المواطنين، ولما كان للموانئ والمنافذ والمطَارات من أهمية بالغة، تنعكس على المال العام بجانب الأمن والصحة العامة.

ولَما كان هناك مليون متر مربع صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية، بسحبها من شركة (KGL) وإعادتها إلى مؤسسة الموانئ الكويتية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا رفض الوزير تسييل خطاب ضمان عقد شركة (KGL) مع (مؤسسة الموانئ الكويتية) بشأن عقد توفير بحارة للعمل في ميناء الشعيبة؟ وهل هذا من اختصاصات الوزير؟

2 – هل يقوم الوزير بالضغط لصالح شركة (KGL) عبر إحالة كتبها إلى (مؤسسة الموانئ الكويتية) واستدعاء مسؤوليها بناء على كتبها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان الأسباب.

اسامه الشاهين